الجرائم فى مصر

وثيقتان اجتماعيتان خطيرتان

صدر فى الشهرين الماضيين تقريران لهما أعظم الخطورة فى درس أحوالنا الاجتماعية . أولها تقرير وكيل وزارة الداخلية عن الأمن العام . والثانى تقرير بوليس القاهرة الذى يصدره سنويا حكمدار القاهرة . وهو يتناول — ضمن أشياء أخرى — بعض الجرائم التى وقعت فى القاهرة ويلتفت بصفة خاصة الى جرائم الاتجار بالمخدرات . ويمتاز هذا التقرير باختياره بعض الجرائم فيذكر وقائعها أو جانبا منها بالتفصيل كأنها قطاع تشريحى من جثة يراد البحث عن أسباب وفاتها . وإليك مثالا :

«تلقى البوليس بلاغا يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ عن غياب سيدة صاحبة بار بحى الأزبكية فظهر من التحقيق الذى عمل عن هـذا البلاغ أن تلك السيدة كانت قد تعرفت بشخص يدعى حلمى وكان هذا قد استأجر بمدينـة حلوان ڤيلا مفروشة حيث أقام مدة مع السيدة المـذكورة وظهر أيضا أنه لم يكن اسمه الحقيق حلمى ، بل كامل عبد اللطيف كما ظهر أن تلك السيـدة كانت قد شوهدت أخيرا فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ وهى تقيم معه بالڤيلا .

« ثم وجدت جثة السيدة مطمورة فى أرض الحديقة بالڤيلا حيث قتلت بيد " كامل " ذلك العاشق الزائف بعد أن سرق منها نقودا وحليا تقدّر قيمتها بمبلغ ١١٥ جنيها .

«قبض على كامل عندما كان خارجا من أحد البنسيونات بالقاهرة وبصحبته فتاة أرمنية تدعى كلير كان قد تزوجها باسم زائف بعد مقتل صاحبة البار .

«وضبطت لدى أحد الجواهرية بعض الحلى المسروقة من المرأة القتيل حيث بيعت إليه من " كامل " كما ضبطت بعض النقود وجزء من ثمن الحلى المبيع .

«حوكم المتهم أمام محكمة الجنايات بجلسة ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٠ فقضت عليه بالسجن المؤبد كما قضت عليه بحبسه لمدة أربع سنوات نظير تهمة التزوير التى ارتكبها فى زواجه من الفتاة كلير » .

وحكمدار القاهرة يلخص بعض القضايا على هذا النمط وخاصة قضايا المخدرات ، وهو يحسن بذلك كثيرا لأنه يعرض لنـا مايمكن أن نسميه مزاج الجريمـة أو جوها او طروفهـا حتى نستبصر بأحوالها .

أما الإحصاءات فى هذا التقرير فتبعث على الحزن بل الحزن العميق، فان الجنايات التى وقعت فى محافظة القاهرة سنة ١٩٤٠ تكاد تبلغ ضعف ما وقع فيها سنة ١٩٣٠ أو بالأرقام المضبوطة كانت هذه الجنايات ٦٤٣ سنة ١٩٣٠ فبلغت ١١٠٣ سنة ١٩٤٠ . وأسوأ من هذا أن الازدياد تدريجى فى هذه السنوات العشر . فهو هكذا : ٦٤٣، ٨٢١، ٨٤٧، ٨٧٩، ٩٠١، ٩٧٩، ١١٨٧، ١١٨٦، ١٢٧٤، ١٢٢٨، ١١٠٣

وربما يظن القارئ أن هناك تحسنا فى سنة ١٩٤٠ بالمقارنة ، الى السنتين السابقتين . ولكن أغلب الظن أن هجرة السكان فقط هى السبب لهذا التحسن .

* * *

أما تقرير وكيل الداخلية للأمن العام فهو وثيقة وافية للزيغ الاجتماعى فى مصر . وهو يصدر كل عام فى أواخر السنة التالية للعام الذى يتناوله الإحصاء ، وربما كان يكون أفضل لو أنه أمكن التبكير فى إخراجه فى النصف الأول مثلا من السنة التالية حتى يتسع الوقت لدرسه . ومن البحوث التى تحفل بالعبرة والمغزى أن نراجع مجموعة من هذه التقارير فى مدى السنوات العشر الماضية لكى نعرف اذا كانت الأساليب المتبعة فى تعقب الجريمة قد أنقصتها انقاصا محسوسا أم لا ، وهذه الأساليب كانت ولاتزال بالطبع سلبية أى أنها تعتمد على زيادة قوة البوليس وخبرة رجاله وسرعة التحقيق ونحو ذلك مما يقصد منه الى ايقاع العقوبة أما الاجراءات الايجابية الوقائية فللأسف ليس منها شىء عندنا . بل لم تبلغ الى التفكير فيها .

والتقرير كله يستحق ألا يخلو منه رف الكتب عند أى مصرى اشتغل بالشئون الاجتماعية . فإننا لا نفتح منه صفحة جرافا حتى نجد ما يثير وأحيانا ما يثير . وحسب القارئ أن ينظر الى صفحة ٣٦ حيث ذكرت بعض الأسباب للقتل العمد وهو أسوأ جريمة تقع فى بلادنا فان "الأخذ بالثأر" و"الضغائن العائلية" و"دفع العار" هذه الأسباب الثلاثة قد احدثت ١١٣٣ حادثة قتل عمدا أو الشروع فيه مع أن كل ما وقع من القتل العمد فى القطر المصرى كله سنة ١٩٤٠ هو ٢٧٠٠ حادثة ، ويبدو من هذه الاحصاءات أن العائلة المصرية فى حرب أهلية، لأن ما وقع من جرائم القتل العمد أو الشروع فيه بسبب "الضغائن العائلية" يبلغ ٤٢٣ حادثة ، وليس هناك سبب آخر يقرب من هذه الأرقام .

ومن الجرائم التى تستحق الانتباه جريمة خطف الأطفال . فإنها على الرغم من العقوبة القاسية التى تنال المجرم لاتزال فى ازدياد ، وهنا يقول التقرير :

«بلغ عدد ما وقع من حوادث خطف الأطفال فى هذا العام ٤٤ حادثة مقابل ٤٠ فى العام الماضى بزيادة ٤ حوادث أى بنسبة ١٠ ٪

«ووقع معظم الزيادة بمحافظة مصر حيث ارتكبت فيها ١٥ حادثة مقابل ٦ فى السنة الماضية بزيادة ٩ حوادث أو ما يعادل ١٥٠ ٪

«وقد تبين أن هناك عصابة تعمل على خطف الأطفال بدائرة محافظة مصر قصد الانتفاع من التجار بأخذ لوازمهم بطريق النصب والاحتيال بأن يتركوا الأطفال كرهائن حتى يعودوا بثمن ما أخذوه .

«أما باقى المحافظات فلم تقع بها حوادث من هذا النوع عدا محافظة الاسكندرية فوقعت بها حادثة واحدة مقابل ٤ فى العام الماضى .

«ووقع فى الوجه البحرى ٨ حوادث فى كل من العامين .

«أما فى الوجه القبلى فقد وقع فيه ٢٠ حادثة مقابل ٢٢ فى العام الماضى » .

وحوادث الانتحار يجب أن تلفت النظر ، لأن كل حادثة تدل على كظم نفسى سابق ربما كان ينتهى بجريمة أخرى لو أنه لم ينته بالانتحار . والانتحار من الجرائم المتمدنة كما يدل الإحصاء ، فان ما وقع منها فى القاهرة والاسكندرية فى سنة ١٩٤٠ يبلغ ٦٩ فى المائة من مجموع ما وقع منها فى أنحاء القطر كله .

وهذا الكشف التالى يلقى شعاعا على الحال النفسية والكظم النفسى الذى يؤدى الى الانتحار :

انتحار						شروع فى انتحار					
متزوج		غير متزوجين		أرامل أو مطلقون		غير معروف عنهم شىء		متزوج		غير متزوجين		أرامل أو مطلقون		غير معروف عنهم شىء	
ذ	ا	ذ	ا	ذ	ا	ذ	ا	ذ	ا	ذ	ا	ذ	ا	ذ	ا
٤٧	٢٨	٧٠	٢٧	١	١٠	٤	—	٤	٣٧	٢٥٤	٣٣	٢	٩	—	١٥

وواضح أن الكثرة الساحقة هنا فى غير المتزوجين .

وعلم الاجتماع لا يمكن أن يسمى علما إلا اذا قام على الاحصاء . ولذلك يعد هذا التقرير أصلا وافيا — فى ناحيته — من أصول الاجتماع ونحن ننصح لكل المشتغلين بالاصلاح أن يقتنوه وأن يشكروا صاحب السعادة حمدى محبوب باشا على اخراجه كل عام بهذه الدقة العالية .